Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

السياسة الخارجية التونسية ـــ الليبية بعد 2011 م

أحمد المرغني سالم سعيد عامر علي عقل
قسم العلوم السياسية : كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة الجفارة
ahmedzahmed989@Gmail.com

Tunisian–Libyan Foreign Policy After 2011

Ahmed Al–Marghani Salem Saeed Amer Ali Aqel
Department of Political Science: Faculty of Economics and Political Science, Al–Jafara University

تاريخ الاستلام:2026/01/04 –تاريخ المراجعة: 2026/01/28– تاريخ القبول: 2026/02/11– تاريخ للنشر :2026/03/08

الملخص :

بحسب مركز برشلونة للشؤون الدولية فإن نحو ثلاثة ملايين تونسي يعتمدون على ليبيا، إما من تحويلات العمال التونسيين أو من أنشطة السوق السوداء في المنطقة الحدودية، فقد قلصت عدد السياح الراغبين في قضاء عطلاتهم في تونس ،يقدر البنك الدولي أن الأزمة الليبية، وراء 24 في المئة من تباطؤ النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة ما بين 2011 و2015،، انخفضت الاستثمارات الليبية بنحو 60 في المئة في قطاع السياحة بعد الهجمات الإرهابية في عامي 2015 و2016 التي تورط فيها متطرفون تونسيون على صلة بليبيا ،ومنذ ذلك الحين زاد هذا الرقم بشكل كبير، وهو يعادل اثنين في المئة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي التونسي سنويا.

الكلمات المفتاحية :السوق السوداء، المنطقة الحدودية ، الناتج المحلي

Abstract:

Tunisia and Libya remain at a crossroads. Although Libya has opened a new chapter in its transition must confront the third impossibility: securing the country from the start, unifying it, and paving the way for successful general elections. Thus, Tunisia succeeds in consolidating its democracy in a society experiencing economic, social, and political crises ,The Libyan investments in the tourism sector declined by approximately 60 percent following terrorist attacks in 2015 and 2016 involving Tunisian extremists with ties to Libya. The Libyan crisis has negatively impacted the flow of foreign investment and reduced the number of tourists seeking to spend their holidays in Tunisia. According to the Barcelona Centre for International Affairs, approximately three million Tunisians depend on Libya, either through remittances from Tunisian workers or black market activities in the border region. The World Bank estimates that the Libyan crisis was responsible for 24 percent of Tunisia's economic growth slowdown between 2011 and 2015. Since then, this figure has increased significantly, amounting to approximately 2 percent of GDP annually.

المقدمة:

في أعقاب ثورة 17 فبراير عام 2011، واجهت تونس أزمات خطيرة في سياسها الخارجية مع ليبيا ، بالمثل تكافح ليبيا ، من ناحية : تأمين البلاد وتوحيدها، وتمهيد الطريق لانتخابات عامة ناجحة، هل تواجه السياسة الخاجية التونسية مشاكل ، بشكل كبير في سياساتها الخارجيةمع ليبيا ،بارتفاع ، وتيرة الخروقات الأمنية والاعتداءات الإجرامية والإرهابية ، وتوسع نطاق نشاطات الجريمة المنظمة ، وتهريب للأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية ؟ فتتحت لهما فصلا جديدا ؟ **السؤال الذي يطرح كيف تعاملت السياسة الخارجية التونسية مع القضايا ذات الإهتمام المشترك** ؟ أم أن سياستهما الخارجية ، ما تزال ، على مفترق طرق . كيف يمكن تفسير السياسة الخاجية التونسية، تجاه ليبيا.

أهمية البحث

سعي تونس للعمل مع دول الجوار والمجتمع الدولي لتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا، و التعاون الإقليمي، مع التأكيد على أهمية الحوار والتسوية السياسية ،بين الفرقاء السياسين الليبين، تتبنى تونس سياسة خارجية تجاه ليبيا تقوم على الحفاظ على أمن حدودها وتعزيز الاستقرار.

لقد خلق الانقسام العسكري في ليبيا تحدياً كبيراً للعملية الأمنية، يتلخص هذا الانقسام في تواجد حكومتين تحكم وتسيطر كلٌ منهما على أجزاء من البلاد دون الأجزاء الأخرى، مما أدى إلى خلق جيشين متنافسين في شرق البلاد وغربها ساهم ذلك في ظهور حالة من عدم وجود سلطة مركزية وقوى عسكرية وأمنية حقيقية قادرة على فرض سيطرتها على كامل التراب الليبي بأدوات عسكرية وطنية موحدة .

اهداف البحث

1 ــ الانقسام العسكري في ليبيا.

2 ــ العمليات الأمنية .

3 ــ التعاون الإقليمي .

4 ـ التسوية السياسية .

الإشكالية

ماهي أهداف السياسة الخارجية التونسية إتجاه ليبيا بعد 2011 م ؟

الفرضية

تسعى تونس لتأمين حدودها المشتركة مع ليبيا، ومكافحة التهريب والإرهاب، ومنع انتقال الصراع إلى أراضيها، سعت تونس عبر تفعيل دبلوماسيتها لمشاركة المجتمع الدولي في تأمين انتقال سياسي يمهد لاستقرار البلد الجار، وبالتالي المنطقة ككل، ومن ثم التأسيس لتقارب جديد بين البلدين لتجاوز التحولات الإقليمية والدولية.

رغم التحديات الكثيرة تلوح في أفق العلاقات التونسية – الليبية مرحلة جديدة تتسم بالكثير من الانفتاح على كافة الأصعدة بين الجارين في أعقاب توافق الفرقاء في ليبيا على إنهاء الأزمة السياسية ، في العموم بعد إغلاق المعبر تم الاتفاق بشكل دبلوماسي ليبي تونسي بين وزير الحكومة الوطنية الليبية السيد (عبدالحميد الدبيبة)، وعن تونس السيد (قيس سعيد)،.على وضع آلية وشروط لفتح المعبر. وتطورت أوجه التعاون بين البلدين بخصوص هذه الاشكالية باتفاق وزير الداخلية الليبية عماد الطرابلسي مع نظيره التونسي .

حالة الانقسام وعدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا ، في ظل ما نراه في ليبيا من انقسام سياسي، شرق وغرب في كل المؤسسات المهمة بما في ذلك السياسة الخارجية ومؤسساتها لا توجد توجهات واضحة تحسب للدولة الليبية إلا بعد توحيد مؤسسات الدولة. فالتوجهات في العادة هي أكثر ديمومة ،إذا ما قامت به وزيرة الخارجية من قرار فردي يوضح أن هناك انحراف في السياسة الخارجية الليبية اتجاه القضية الفلسطينية تغير بعد 2011 أصبح التوجه ارضاء الغرب وتابع للولايات المتحدة الأمريكية، حتى ولو أن هناك مساعدات فهذا في العلن.

منهجية البحث

1- المنهج المقارن.

المقارنة هي التمييز بين شيئين او وصف الخصائص والصفات المشتركة او الحديث عن شيئين مختلفين او أكثر أي هي تقصي نقاط التشابه والاختلاف، التحليل المقارن يُعد أداة قوية متعددة الاستعمالات فهو يحسن القدرة على وصف وفهم العمليات السياسية في أي بلد بتقديم مفاهيم ونقاط مرجعية من منظور أوسع، ويقوم هذا المنهج بمقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة مع السياسة الخارجية لدولة أخرى من اجل الوصول على نقاط التشابه او الاختلاف فيما بينها، ويطبق هذا المنهج نفسه على السياسة الخارجية لدولة معينة في حقبتين لكل منها طابعها الخاص.

2- المنهج التحليلي الوصفي.

المنهج التحليلي يتخذ اشكالاً ومستويات مختلفة تبعاً لطبيعة ذلك الموضوع، وفي هذا المجال ،التحليل هو عملية تعريف وتقويم الأجزاء التي يتكون منها الكل بتعبير اخر هو تعريف وتقويم للأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة .

تحديات السياسة الخارجية الليبية ــ التونسية

1- التحدي الجغرافي:

تتجاور ليبيا مع أربع دول عربية ودولتين إفريقيتين حيث يبلغ طول حدودها البرية التي تشترك فيها مع تلك الدول 4600 كم مما له تأثيره السياسي الخارجي اتجاه هذه الدول، كما تبلغ مساحة ليبيا 1.759.540 كيلومتر مربع، وهو ما يجعلها تحتل رابع أكبر البلدان مساحة في أفريقيا، وأيضا رابع أكبر دولة في الوطن العربي، وتحتل الرقم 16 كأكبر بلدان العالم مساحةً. وتُشكل الصحراء نسبة 95% من إجمالي مساحة البلاد، ساحلها بين ساحلي تونس ومصر.

وبناء على موقعها الجغرافي تعد ليبيا جسرا مهما يربط بين أفريقيا وأوروبا، كما أدى موقعها المميز على الساحل الجنوبي للمتوسط إلى تأثرها منذ أقدم العصور تأثرا مباشرا بالأحداث التاريخية المهمة التي عرفتها منطقة البحر المتوسط، وتعد موانؤها الصالحة لاستقبال السفن على مدار السنة مثل مينائي بنغازي وطرابلس وغيرهما منافذ جيدة.

وبالمثل كان لموقع ليبيا في وسط شمال القارة الإفريقية تأثيره الكبير، إذ وصفت منذ القدم بأنها إفريقيا الشمالية و أنها متنفس لا غنى عنه للدول الإفريقية الحبيسة التي ترغب في الوصول إلى البحر، وازداد ذلك التأثير بفعل العلاقات التجارية والروابط الثقافية والتاريخية بين مدن ليبيا ومدن وسط إفريقيا، الأمر الذي جعل ليبيا تلعب دور أساسي وهام في ربط الصلات الدينية الثقافية والسياسية والاقتصادية طيلة مراحل التواصل بين العرب والأفارقة.

ونجد كذلك توجه ليبيا نحو دول جنوب أوروبا أمر فرضه عليها موقعها الجغرافي حيث تطل عليه دول غربية أوروبية متعددة أهمها إيطاليا وفرنسا واليونان، ناهيك عن بعض الجزر التي تقع في هذا البحر وأهمها جزيرتي قبرص ومالطا. وكذلك مساهمة هذا الموقع في الأحداث التي شهدتها البلاد طوال تلك الفترة حيث جاء اليونان والرومان إلى ليبيا في القرنين

السادس والسابع قبل الميلاد و من قبلهم الفينيقيين و أسسوا لهم مدنا و ممالك لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم .في مدينة صبراتة ولبدة وغيرها .فهي مدن آثرية سياحية تجلب السواح من كل مكان.

وعموما فإن ليبيا تتميز بمناخ معتدل يتسم بالتنوع من مناخ البحر المتوسط في الساحل إلى المناخ الصحراوي في الجنوب مما يجعله عامل جذب ومقوم هام من مقومات صناعة السياحة بها. ومن حيث الفصول المناخية والمواسم السياحية المميزة

واستنادا إلى ما تم ذكره من خصائص لموقع ليبيا الجغرافي جاءت فكرة الدراسة لتوضيح تأثير هذا الموقع في وزنها السياسي باعتباره أحد العوامل المؤثرة في سياساتها بل أنه يمثل الإطار الذي تحدث فيه تفاعلاتها الداخلية التي تنطلق منها تفاعلاتها الخارجية .فهذا المحدد يعتبر مقوم مهم من مقومات السياسة الخارجية الليبية، والداعم الرئيسي لها.

2- التحدي الديموغرافي:

أما من حيث التعداد السكاني وفقا لتقديرات worldometers، يبلغ عدد السكان الحالي لليبيا 6,903,467 نسمة 2023، بناءً على أحدث بيانات الأمم المتحدة. حيث تحتل ليبيا المرتبة 107 في قائمة الدول حسب عدد السكان.2023/09/13 . حيث انحصر تركز معظم السكان في الشريط الساحلي أي المناطق الشمالية الغربية والمناطق الشرقية وما يترتب عليه من توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية لهؤلاء السكان خاصة مع دول الجوار (تونس ومصر).

ويعتبر هذا تحدي مقوم من مقومات السياسة الخارجية، لما يمتاز به السكان في ليبيا من عدم تنوع ديني أو عرقي أو طوائف والكل عرب يوجد بليبيا نسبة بسيطة من الأمازيغ أو التبو، ويجمع الليبيين العادات والتقاليد والعرف، أضف إلى ذلك أن ليبيا ما تزال تملك إحصائية متقدمة في نسبة المتعلمين مقارنة ببعض الدول العربية والأفريقية كما يقول مصطفى عمر الموظف في منظمة اليونيسف التابعة للأمم المتحدة وذلك وفق إحصاءات العام 2015 التي أوضحت أن نسبة المتعلمين من الإناث بلغت 85%، و91% من الذكور. إذا دولة مساحتها كبيرة وعدد سكانها بسيط وبهذه المميزات له دور كبير وعامل مهم في صناعة السياسة الخارجية

3- التحدي الاقتصادي

تعتبر دولة ليبيا دولة غنية بالثروات الطبيعية، تمتلك مخزونا احتياطيا هائلا من الثروات الطبيعية، كالنفط والغاز والذهب واليورانيوم والجبس والمنغنيز والألمنيوم والغرانيت. تحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها أكبر احتياطيات نفطية في العالم وهي الأولى عربيا من حيث احتياطي النفط الصخري والخامسة عالميا، كما تحتل المرتبة الثانية أفريقيا في احتياطي الغاز. حيث يعتبر النفط والغاز الطبيعي المصدران الرئيسيان لدخل البلاد، ويبلغ الاحتياط النفطي لها حوالي 41.5 مليار برميل. ويشكل النفط نحو 94% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي. كما تنتج ليبيا تقريباً 1,220. مليون برميل يوميا من النفط .

4- التحدي العسكري والأمني:

هذا التحدي بالنسبة السياسة الخارجية الليبية ، وبسبب موقع ليبيا الجغرافي الاستراتيجي والجيوسياسي الحيوي وكذلك لأهميتها الاقتصادية ، فقد تعرضت عديد المدن الليبية للدمار والخراب جراء الصراعات العسكرية والقتال الدائر بينهم، مما

أدى إلى تشريد الكثير من السكان وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، كل ما تقدم ساهم وبشكل مباشر في خلق مؤسسات أمنية وعسكرية متنافسة بل ومتحاربة منقسمة لابد من توحيدها

5- التحدي سياسي:

أدت الأيدلوجيات السياسية المختلفة، إلى تعدد وتباين الرؤى في السياسة الخارجية الليبية، ومليشيات لكل طرف، بالإضافة إلى مناطق النفوذ وحدود السلطة والسعي للسيطرة على مراكز القوة المتحكمة في موارد الدولة ومناصبها، حكومات خلفت ورائها اختلافات في التوجهات وأهداف سياستها الخارجية .

ثالثاً .التحدي الإيديولوجي

التحولات السياسية الليبية في 2011 انعكست على السياسية الخارجية وتوجهاتها التي كان من المفترض أن تعطي ليبيا القدرة على الاستقرار والثبات والمحافظة على شخصيتها وهويتها وتمكنها من المحافظة على حماية مصالحها وأمنها الوطني ،هذا الأمر تدعمه مواردها المالية الضخمة ،بما انعكس سلباً على سياسة ليبيا الخارجية ،فأضعفت الدور الليبي في محيطه. الانقسامات السياسية الليبية والمناطقية أدت إلى تعدد الفاعلين السياسيين ،على الرغم من أن ليبيا تواجه تحديات كبيرة، فإن البلاد لديها إمكانات كبيرة أيضاً لإعادة الإعمار وتنويع أنشطتها الاقتصادية.

توجهات السياسة الخارجية الليبية بعد 2011م

حالة الانقسام وعدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا ، في ظل ما نراه في ليبيا من انقسام سياسي، شرق وغرب في كل المؤسسات المهمة بما في ذلك السياسة الخارجية ومؤسساتها لا توجد توجهات واضحة تحسب للدولة الليبية إلا بعد توحيد مؤسسات الدولة. فالتوجهات في العادة هي أكثر ديمومة ،إذا ما قامت به وزيرة الخارجية من قرار فردي يوضح أن هناك انحراف في السياسة الخارجية الليبية اتجاه القضية الفلسطينية تغير بعد 2011 أصبح التوجه ارضاء الغرب وتابع للولايات المتحدة الأمريكية، حتى ولو أن هناك مساعدات فهذا في العلن.

أولا: أهداف السياسة الخارجية الليبية بعد 2011.

1-الاستقرار السياسي والأمني .

2- إعادة بناء المؤسسات الحكومية والدفاعية.

4- استعادة دور ليبيا الإقليمي والدولي.

5- مواجهة التهديدات الأمنية كالإرهاب والهجرة غير النظامية.

القضية الثانية اتجاه القضية الفلسطينية

في ظل الصراع الداخلي الليبي بعد 2011، كان الملف الفلسطيني ليس من أولويات السياسة الخارجية الليبية، إذ تراجعت المساعدات والدعم الليبي للقضية الفلسطينية مقارنة بالفترة ما قبل 2011. أيضاً شهدت السياسة الخارجية الليبية انقسامات وصراعات بين حكومات متنافسة تؤثر على موقفها اتجاه القضية الفلسطينية، كما تأثرت السياسة الخارجية الليبية اتجاه فلسطين بالعلاقات مع الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة في الأزمة الليبية.

إن ما قامت به نجلاء المنقوش وزيرة الخارجية الليبية مؤخراً، وأكيد بموافقة الحكومة الوطنية بطرابلس والتي تمت إقالتها في 28 /أغسطس 2023 على خلفيّة لقاءها السري بوزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين في العاصمة الإيطالية روما والذي كشفتهُ وزارة الخارجية الإسرائيلية ما تسبَّب في اندلاع احتجاجاتٍ ضدّ الوزيرة

ونحن نعرف أن القانون الليبي التطبيع مع اسرائيل وأن ما حصل من احتجاجات في ليبيا اتجاه حرب غزة فهو رأي عام أي رأي الشعب ، أما بالنسبة للدولة فالواضح لم تقوم بأي خطوة تدعم الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية يعني التوجه الليبي اتجاه القضية تغير. بعد 2011، أصبح تابع للولايات الأمريكية المتحدة

القضية الثالثة : الهجرة غير الشرعية

لقد كانت ليبيا في عهد النظام السابق منطقة عبور بالنسبة للهجرات الأفريقية غير الشرعية، وكانت هناك قيود على دخولهم إلى الحدود الليبية الجنوبية، إلا أنه بعد أحداث، 2011 ونتيجة الفوضى والصراع مع غياب القانون والانفلات الأمني زادت الهجرة والمتاجرة بهم مقابل العملة الأجنبية وأصبحت هذه الهجرات متوطنة في ليبيا بدل ما كانت منطقة عبور لهم، وقد وقعت السلطات الإيطالية مذكرة تفاهم مع أعضاء المجلس الرئاسي برئاسة السيد فائز السراج وقع عليها أعضاء المجلس في 2/ 2017، وقبل التوقيع النهائي تم وقف تنفيد هذه المذكرة من قبل القضاء الليبي لوقف هذا الإجراء، كذلك تم التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال الهجرة والحماية الاجتماعية في عام 2019 بين ليبيا والمفوضية الليبية الاوروبية. ركزت على إنشاء مراكز استقبال للمهاجرين وتحسين ظروف احتجازهم.

أولا: السياسة الخارجية الليبية اتجاه إغلاق معبر رأس الجدير

1-الاعتبارات الأمنية :

- الشراكة الأمنية: وذلك لمنع التهريب والأنشطة غير القانونية التي تؤثر سلباً على استقرار المنطقة.

- إغلاق معبر رأس الجدير : قامت السلطات الليبية بإغلاق المعبر لمنع عمليات التهريب وهذا الإجراء القى بضلاله على العلاقات مع تونس التي تعتمد على مناطقها الجنوبية بشكل كبير على هذا المعبر.

2- الاعتبارات الاقتصادية:- التبادل التجاري: يمثل مع تونس جانباً مهماً في السياسة الخارجية الليبية التعاون الاقتصادي يشمل العديد من المجالات مثل الزراعة والصناعة مما ساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين.

- التأثيرات الاقتصادية لإغلاق المعبر: إغلاق رأس الجدير أدى إلى تعطيل الحركة التجارية بين البلدين مما أثر سلباً على الاقتصاد المحلي خصوصاً في المناطق الحدودية.

3- التحديات الاجتماعية: إغلاق المعبر الحدودي أدى إلى احتجاجات ومشاكل اجتماعية في المناطق المتضررة من الجانبين مما يزيد من التحديات أمام السياسة الخارجية الليبية.

الإستنتاجات

تذبذب إنتاج النفط بشكل قاد إلى أزمة اقتصادية ومالية كبيرة ، وأصبح يقترن بمسألة النزوع الجهوي ، وبالواقع السياسي والإقتصادي والإداري للبلاد ذي الطابع المركزي، والذي لم تنجح الحكومات المتعاقبة في تفكيكه أو التخفيف من غلوائه، هناك رغبة وحرصا أمريكيا أوروبيا تركيا للتوافق على سياسة واضحة في ليبيا تحقق للجميع مصالحهم، ويبدو أنها تتمحور حول الجهود التي ينبغي أن توجه إلى الخطر الأكبر وهو التغلغل الروسي الذي أخذ في التوسع ،مؤخرا وشكل قلقا كبيرا ليس فقط للأمريكان، العدو ألاول للروس، بل ولفرنسا التي واجهت تحديات في مناطق نفوذها في أفريقيا، وما وقع في مالي من تطورات كبيرةإسهم في قلق الفرنسيين بدرجة كبيرة حتى إنهم تخلوا عن المقاربة الأمنية العسكرية للتعاطي مع الملف الليبي ، وبدؤوا يتجهون إلى الخيار السياسي ، حيث طرحت باريس مبادرة تركز على إخراج القوات الأجنبية، حاول الرئيس إيمانويل ماكرون إقناع الرئيس رجب طيب أوردغان بها، وطلب رسميا من الرئيس جو بايدن تبنيها،اجتماع برلين،2 الذي انعقد بعد أيام من قمة الناتو، لم يكن توافقيا، ولم يأت بجديد بخصوص توحيد الموقف الدولي، وتفعيل الثقل الخارجي بشكل إيجابي باتجاه التصدي للمعرقلين للالتفاق السياسي .

لقاء الرئيس التركي في اجتماع الدول الأعضاء في حلف شمال ألأطلسي)الناتو(في يونيو/حزيران 2021م، بكل من الرئيس ألامريكي والرئيس الفرنسي أنهم لن يقعوا في صدام حول الوجود التركي في ليبيا الذي يشكل تحديا كبيرا لمصر والامارات وفرنسا بشكل أخص، وعموم العواصم ألأوروبية وحتى الولايات المتحدة بشكل عام، وما غض الطرف عن السياسة التركية في ليبيا هو استثناء مربوط بالوجود الروسي

يضل دورالعامل الخارجي كان، له تأثير خطير ، من خلال هوية الفاعلين وأهدافهم ،حالة الشك من القوى الإقليمية والدولية ، كشفت عنه تقارير أمريكية من استمرار وصول الدعم العسكري لأطراف النزاع من قبل المتورطين ، تصل تباعا عبر الجو ، ومن خلال مطارات ، وهو ما يعني إمكان تفجر الوضع من جديد بشكل يعيد ترتيب الوضع السياسي بصورة مختلفة عما هو عليها الآن،يعني هذا إقتراب أكثر من وضعية الجدل حيث شابتها مقاربة الإنتقالية جديدة للتمهيد للإستقرار .

تركز الأطراف الإقليمية والدولية التي تريد الاستقرار لليبيا، جهدها على نزع فتيل الخصام والمحافظة على وحدة البرلمان، وتناغمه مع مجلس الدولة ، من خلال إتمام الإستحقاق الدستوري والقانوني بالتوافق، فهما الكفيلان بضمان إجراء الانتخابات في موعدها، بنفيذ بنود الإتفاق الأمني والعسكري والسياسي الذي أقرته لجنة ،5+5 وفي مقدمتها إخراج المقاتلين الأجانب، ويؤكد إصرار الأطراف الخارجية المتورطة في الملف الليبي على البقاء .

وربما لن يكون ادبيبة أكثر حرصا ، بتعهده بعدم الترشح ، ضارباً عرض الحائط بذلك بتعهده السابق ،الأمر الذي أثار موجة عداء ضده، ويستغل خصومه الإنفاق الهائل لحكومته الذي تلبس بفساد وقف عليه النائب العام ،،وذلك بالرغم من وجود أجهزة للرقابة على مؤسسات الدولة العامة مثل هيئة الرقابة الإدارية، وديوان المحاسبة، . وهيئة مكافحة الفساد،له تأثير خطير ومدمر على وحدة البلاد واستقراراها وتسبب في تردي الأوضاع ألامنية والإقتصادية والإجتماعية ، لا يستعبد أن الأطراف الإقليمية والدولية استثمرت الكثير في الأزمة الليبية.

*أداء الحكومة ،وتشكيل حكومة منفصلة في الشرق ، قس على ذلك نفوذ الكتائب المسلحة في الغرب،لن يتصور أن تكون الحكومة ورئيسها معنيين بدرجة كبيرة بالوصول إلى الإستحقاق الإنتخابي في موعده، لربما لن تكون الحكومة أكثر حرصاً ، من خلال تعهد رئيسها بعدم الترشح والذي ضرب به عرض الحائط.

*الإغلاقات المستمرة،ورطت وكبدت البلاد خسائر كبيرة بسبب ،توظيف حقول وموانئ النفط كورقة ضغط سياسية ، حتى بلغ مستوى الإنتاج في فترات متعددة ثلاثمائة ألف برميل وبعائد سنوي لمّ يتعد 3.5 مليارات دوالر عام 2020م من مستوى إنتاج يصل إلى مليون ونصف برميل يوميا وبعائد يتجاوز 30 مليار دولار الأعوام التي سبقت إغلاقه، ظهرت أيضا مشكلة نقص السيولة التي قادت إلى وضع مأساوي لمعظم الليبيين ،قد تكون هذه الحالة ليست سواى إستجابة عملية لأوضاع وظروف لاتسمح بدرجة كبيرة بالوصول إلى إصلاح الوضع الإقتصادي والأمني في البلاد.ذذ

*حكومة الوحدة الوطنية بعد الإخفاق في إجراء انتخابات عامة نزيهة في الرابع والعشرين من ديسمبر/كانون الأول 2021م ، من المؤكد أن المسار الأمني وأعمال لجنة 5+5َ صارا رهينة لتطور المسار السياسي، ولأن الأخير مضطرب فإن أثره يظهر على المسار الأمني. ولا يستبعد أن يكون بطء المسار لأمني بسبب توجه حفتر لجعله ورقة ضمان يواجه بها ضغوط حكومة الوحدة الوطنية التي ترغب في بسط نفوذها ,برغم من صدور قرار من المجلس الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفق اتفاق جنيف، بمنع تحريك أي قوات بدون إذن منه ، التأخير والتردد في تنفيذ الإمدادات العسكرية تنبئ بطول المراحل الإنتقالية

التوصيات

1 ـ تصَّحيح الخلل الهيكلي للإقتصاد الليبي وتبني رؤية وسياسات وإستراتيجيات تخرج بالاقتصاد من الحلقة المفرغة إلى الإنطلاق باتجاه تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

2 ـ وضع السياسات االقتصادية البناءة بإصلاح الوضع المختل ، فأعداد موظفي الدولة تجاوزت مليوني موظف وبند المرتبات في الميزانية العامة بلغ نحو 25 مليار دينار عام 2020م، وتجاوز 40 مليارا في الميزانية المقترحة من قبل حكومة الوحدة الوطنية لعام 2021م.

ـ إعادة تأهيل الجهاز المصرفي الذي تآكلت أصوله وعجز حتى عن توفير السيولة لطالبيها من أصحاب المرتبات من الخزانة العامة الذين يشكلون نحو 80% من الليبيين، وكذلك الوضع في المؤسسات والشركات المعنية بالإستثمار الخارجي ، الذي تتعاظم نفقاتها في حين تقترب عوائدها من الصفر.

4 ـ وقف نهب المال العام ، من القوى ذات نفوذ وتحرك مجموعات مسلحة لحماية مصالحها وتعزيز مكاسبها، ألامر الذي أعطى للفساد خصوصية في ليبيا تتسم بالخطورة وتتطلب موقفا شجاعا وجهدا جبارا، إذ يشكك البعض في قدرات رئيس حكومة الوحدة الوطنية ،على مواجهة الفساد.

الخاتمة

برعاية البعثة الأممية ، تم المفاوضات في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية، كانت شاقة ومراثونية ، اتفاق لجنة 5+5 على إخراج المرتزقة الأجانب خلال اجتماعها بجنيف في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2021م ،تأكيد حفتر عدم خضوعه للبرلمان المنتخب الذي عينه برفضه دعوات استجواب واتخاذه قرارات مصيرية دون أن يخطر البرلمان بها ،إذ تعمد حفتر تثبيت سياسة الإستقلال بالقرار العسكري عن سلطة المجلس الرئاسي والحكومة، ومنها جملة اللقاءات التي جمعته بوفود عن القبائل، والمناورات والعروض العسكرية التي نفذها وتحريك قواته هنا وهناك ، استكمال ما بدأته العمليات العسكرية، عملية الكرامة ببسط قوتها على مدينة بنغازي ودرنة وأجدابيا، وعملية فجر ليبيا بفرض قوتها على مناطق جنوب غرب العاصمة .

حسب ما ورد في بيان البعثة الأممية لليبيا ، فقد جاء بيان البعثة بخصوص تسليم تقرير المراجعة والتدقيق المالي لحسابات المصرف المركزي في طرابلس والمصرف المركزي البيضاء، موقع البعثة، 8 يوليو/تموز 2021م ، رهين بالتقدم على المسار السياسي، وكلما تعثر الأخير تعطل الأول،ببطء المسار الأمني ، هناك تخوف حقيقي من ، خطة إجراء الإنتخابات العامة ، ومن أخطر ما وقع بخصوص اختيار أعضاء حكومة الوحدة الوطنية وفق التركيبة المشوهة هو شرعنة " المحاصصة" والإتجاه لدسترتها، ودسترة الاتفاق السياسي .

عجز الجهات المسؤولة في إدارة الأزمة بشكل مرضي. منع الإنزالق إلى مرحلة انتقالية طويلة ومدمرة كسابقاتها ،وتردى الوضع الإقتصادي بشكل غير مسبوق، بيانات منظمة الشفافية الدولية حول مؤشرات الفساد ،صدور التقرير بنبرة تهدئة، ولا يستبعد أن يكون ضمن تقرير المراجعة والتدقيق المالي الذي تم إعداده من قبل شركة مراجعةعالمية معروفة تحت إشراف البعثة الأممية لم يدن أي ، من المحافظ المركزي في طرابلس ومحافظ مصرف البيضاء ،ربما اتخذته البعثة وسيلة للضغط عليهما لإتمام عملية توحيد المصرفين واحتواء الخلافات بينهما ،غير أن الوضع ظل فاترا ، ولم يقع أي تطور على مسار إنهاء الأزمة ، تحريك الماء الراكد على المسار الأمني ، وفرض حلول لحالة الانسداد، انحراف الحكومة عن المسار المخطط لها لتأليب الرأي العام عليها وتحريك أدواتها في الداخل لاجل خلط الأوراق، وبالتالي تهيئة المناخ لمغامرة عسكرية أخرى .

طبيعة المواقف في ليبيا تتسم بالخطورة وبرز ذلك بشكل واضح ،بنهاية شهر أغسطس/آب 2021م، خطوة متقدمة في اتجاه تعزيز حالة الإنقسام وإعطائها بعدا تنظيميا نخبويا وشعبيا ،لإطالة عمر التسوية السياسية ، الذي صار هذا أمرا مألوفا منذ عام 2017م وحتى إلتائم البرلمان بعد التسوية السياسية في مارس/آذار 2021م.بعد الإخفاق في إجراء انتخابات عامة نزيهة في الرابع والعشرين من ديسمبر/كانون ألاول 2021م .

برغم من فتح المفوضية العليا للإنتخابات ، باب الترشح للإنتخابات ،وإنخراطها في هذه العملية، تأجيل إجراء الإنتخابات في 2024 م ، مع طول المراحل الإنتقالية التي طال أمدها الى مرحلة بناء ليبيا الديمقراطية التي تتسع للجميع . متى تغلبت ليبيا على المشاكل الأكثر إلحاحاً إبتداًبتحقيق الأمن ومل الفراغ السياسي والإقتصادي والثقافي والاجتماعي .

كخطوة متقدمة في اتجاه تعزيز حالة الإنقسام وإعطائها بعدا تنظيميا نخبويا وشعبيا ، العديد ممن رفعوا الراية الجهوية يفعلون ذلك لغايات سياسية أو مطامع شخصية ،وهذا ما يظهر مؤشراته في عجز الجهات المسؤولة في إدارة الأزمة بشكل مرضي ،

فيما يتعلق بالإتفاق الأمني الذي توصلت له لجنة ،5+5 ، الذي لم يتحقق أي من بنوده ، وبالتالي الحد من الأطماع الخارجية وتحقيق اللحمة الوطنية ، إلى تطلع شرائح واسعة إلى الوحدة أمل في أن تخرج البلاد من وضعها المتردي،ومن خلال تأثير التردي الكبير على المستويين الأمني والإقتصادي في عموم ليبيا ، الذي أصبحت مظاهره أكثر وحدة ، القوى والمكونات السياسية والإجتماعية، النخبة الرشيدة.

لقد شكل وصول وفد مجلس النواب الليبي إلى أنقرة ، من غير المتوقع أن تتخلى أنقرة عن اتفاقاتها مع ليبيا دون مقابل مجزئ سياسيا واقتصاديا، وسيعطي الوجود الروسي في ليبيا مساحة لتركيا للمناورة. سيتغير الموقف تماما ويتحول إلى ضغوط قوية ومباشرة على أنقرة إذا تم إخراج الروس من البلاد ، ولكن القاهرة اشترطت خروج القوات التركية من ليبيا، فإن أنقرة قد تقايضه بقبول القاهرة بالنفوذ الإقتصادي البحري الذي رسمته أنقرة لنفسها.

مهمة خطيرة أمام أجسام متضادة ،سياسة التفرد بالقرار الأمني مما يعني أن خطره لا يزال قائما وأنه قادر على المناورة في مواجهة حكومة بين يديها قدرات أمنية وعسكرية كبيرة لإنها تعجز عن تفعيلها ليكون هذا التردد فرصة أمام حفتر للتقدم أكثر وملء الفراغات وهو ما قد يعني الإ قتراب من العاصمة من جديد.

بعد ما تم منع رئيس الحكومة من عقد اجتماع الحكومة في بنغازي ، من الواضح أن حفتر يتحفظ على سياسة ادبيبة في بسط نفوذ الحكومة على كافة مناطق البلاد ولكن للضغوط التي مارسها حفتر لها أثرها في مضاعفة هزال البرلمان حتى صار يعقد جلساته دون النصاب القانوني ، الذي صار هذا أمرا مألوفا منذ عام 2017م وحتى إلتائم البرلمان بعد التسوية السياسية في مارس/آذار 2021م، كما أن هناك مؤشرا على اختلاف رؤاها وعلى أنها قد تكون قابلة لتوجيه قدراتها العسكرية في اتجاهات متعارضة .

كثافة التعبئة العسكرية تتجاوز مطلب الضغط لتحقيق مكاسب سياسية إلى الاستعداد للانقضاض إذا ، وقع فراغ بسبب تعثر المجلس الرئاسي والحكومة وفشلهما في تحقيق ما أنيط بهما،بشكل كبيرة من خلال الوصول إلى الإستحقاق الإنتخابي في موعده.

قائمة المصادر والمراجع

- تقرير منظمة الشفافية الدولية . المصادر محلية

- تقرير المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات. الكتب

1ـ السنوسي البسيكري ، أحد عشر عاماً على ثورة 17 فبراير الليبية المسارات ، العثرات ، المآلات ، ط1 ،2022 م ،مركز الجزيرة للدرسات .

2ـ كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ،ط1 ،1987 م ،شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت .

3ـ هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ،ط1 1981 م ،المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان ،ليبيا .

4 ـ عطاء محمد صالح ، فوزي أحمد تيم ، النظم السياسية المعاصرة ، ج1 ،ط1 ،1988 م ، منشورات جامعة بنغازي .

الدوريات العلمية

1- جلال السنوسي، باحث وخبير متخصص في الشأن الأمني، ليبيا

2- البشير علي الكوت، الثابت والمتغير في ظاهرة السياسة الخارجية الليبية، مجلة الجامعي، العدد الثاني والعشرون، 2020.

3- جمال عبدالرحمن رستم، الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية: (2011- 2023)، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، تحديث3/24/ 2024.

شبكة المعلومات الدولية

ttps://www.google.com/search?q https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-3360525-

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-6-

https://www.lj-bc.tv/2024/04/232041.html7-

https://www.google.com/search?q8-

https://mediterraneancss.uk/2023/12/25/political-_divisions-9-